البدن او الثوب المتوقف عليها صحة الصلاة فانظر انها تحرم ايضا فيصلي
بحاله ويعيد ولا يكلف الطهر به بل يحرم التطهير بالماء وان قدر انه علم او
ظن وجود محترم يحتاج اليه في القافلة وان كبرت سم مرحومي لغرابة
مفهومه انه يكفي الطهر به لهم جمعه وشربه للدابة فيجب ذلك ولا نعلمه لان تعافه
بخلاف الادمي ومثله غير المميز من صبي ومجنون لان هؤلاء لا يعرفون
الاستقذار بخلاف غيرهم وصرح بالمحترم غيره اي الا ان يكون الغير
هو مالك الماء لانه لا امر بقتل نفسه ولا يحل له قتلها نعم ان كان اهدار
يزول بالتوبة كتركه الصلاة شرطه لم يبعد ان يكون كالقاضي بسفره فلا
يكون اهدر به الا ان تاب والمستثنيات هذا التقديم بقيد الحصر فخرج محتاج
الماء للطهارة والثوب للستر فليس له ذلك بل يتيمم ويصلي عاريا
من ماكله اي غير العطشان فان كان مالك الماء عطشانا لم يهدر بل يتضمنه
مقاتلة كما قيل م بيدله اي الماء ولا ضمان على العطشان لو اتلف
صاحب الماء لانه كالصائل فاذا قتله فهو هدر ولغير العطشان اخذ
الماء من صاحبه لاجل عطشان كذلك ولو حيوانا دخول وقت الصلاة
ولو ظنا فقول الشيخين ويشترط العلم بالوقت اي او ظنه قبل وقته
فلو بقي التراب قبله وصح به الوجه بعدم صحة اذا لم يوجد منه تجديد
نية نقل قبيل المسح والاصح كما يؤخذ مما ذكروه فيما لو احدث بين النقل
والمسح ولو شك هل نقل قبل الوقت او فيه لم يصح وان صادف انه نقل
فيه ويجوز تاخير الصلاة عن التيمم في الوقت الكثير من قدر الحاجة فيصلي
به وان ضاع الوقت بخلاف ظهر دائم الحدث لتجديد حدثه بخلاف التيمم
له اي للوقت فيه اي في وقته ولو قبل الاتيان شرطه اي المعرفت
قبل زوال النجاسة منه التيمم قبل الاستنجاء فلا يصح بخلاف الوضوء
يصح لقوته وضعف التيمم والا اي لو كان عدم صحة التيمم قبل ازالة النجاسة
كثوب زوالها شرط في الصلاة لما صح اي لم يصح التيمم لان الحامل انه انما
يتوقف على ازالة النجاسة عن البدن خاصة للتضمخ بها مع ضعفه بخلافها
اذا كانت على الثوب او المكان فلا تضمخ واعلم انه لا يصح التيمم قبل ازالة
النجاسة سواء تيمم لما تتوقف صحته على ازالة النجاسة كالصلاة ام لا كمس

محتف على المعتمد خلافا لمن قال يصح التيمم لما لا يتوقف على ازالة النجاسة
قبل زوالها ووقت العذر فيتيمم للعصر قبيل الظهر اذا رأى جمع التقديم
والعشاء وقت المغرب كذلك فلو لم يعلم حتى دخل وقت العصر او العشاء وجب
عليه تيمم اخر لبطلان تيممه لها لانه انما استباحها بوصف كونها مجموعة
وقد فات هذا الوصف فبطل تيممه كما عرف فلا يصح ان يصلي به نفلا ايضا
بخلاف ما لو تيمم لفائتة فلم يصلها حتى دخل وقت حاضرة فله ان يصلي
الحاضرة بتيممه ويفرق بينه وبين قال لشخص صلي صلاة بتيمم توضأ به
استباحة غيرها قبل وقتها والفرق انه في الصورة السابقة تيمم وغير وقتها
الحقيقي بخلاف هذه الصورة وعبارة شرح البهجة قال المتولي ويمكن الفرق
بانه ثمة استباح ما توضأ فاستباح غيره بدله وهنا لم يستبح ما توضأ على
الصفة التي توضأ فلم يستبح غيره هو اما الوارد لجمع تاخير فتيمم للظهر مثلا وقته
فانه يصح بخلاف تيممه فيه للعصر في هذه الحالة لانه لم يتيمم له في وقته
ولا وقت متبوعه بانقضاء الفعل الواجب او بدله وهو التيمم وان لم
يكفن اذا اراد ايقاع في هذا قيد لعدم صحة التيمم فيه اي لا يصح ان يتيمم
للنفل المطلق وقت الكراهة بنية ان يصلي فيه وكذا قبله بهذه النية
فيخرج ما لو تيمم فيه ليصلي بعده فلا يضر وكذا الواطلق ولا يقال تلزم
عليه التيمم قبل دخول الوقت لان النفل المطلق لا وقت له طلب الماء
هو بفتح اللام وسكت واعلم ان الطلب لا يجب الا بشروط ثلاثة ان لا يتيقن
عدم وجوده وان يكون تيممه للنفل لا للفرض وان لا يحتاج الماء لعطش
بعد خروج الوقت فلو طلبه قبل الوقت ثم يعول على الماء الطلب نعم
ان حصل به تيقن العدم كان كافيا مم والشرط الرابع تعذر استعماله اي
الماء حسا او شرعا هذا الشرط يغني عنه الاول وهو قوله وجود العذر
بسفر او مرض فمن عدهما شرطين مسامحة وكذا في عد الطلب والاعواز
شرطين بل الاعواز من تتمة الطلب فان مجرد الطلب لا يترتب عليه
جواز التيمم اذ قد يجد الماء بعده فلا يصح التيمم بل انما يترتب على الطلب
جواز التيمم اذا لم يجده وهو المراد باعوازه بعد الطلب فهما شرط واحد
بل التحقيق ان الطلب ليس شرطا مستقلا فانه محقق لفقد الماء الداخل